

أزمة الغذاء تزحف نحو الشرق الأوسط

تعهدت المملكة العربية السعودية الشهر الماضي بالتبرع بمبلغ لا سابق له وهو 500 مليون دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي وجاء المبلغ في الوقت المناسب تماماً. وبينما أصبح العالم ككل أكثر غنى من أي وقت سبق، فهناك ما يقرب من 850 مليون شخصاً من الجوعى أو المصابين بسوء التغذية. وينزلق الناس حول العالم وبشكل متزايد نحو الفقر نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والوقود وهي ظاهرة أصبحت تسمى أزمة الغذاء العالمية.

وقد اجتمعت عدة عوامل في نفس الوقت لتخلق هذه الأزمة التي تؤثر فيها ضغوطات على كل من جانبي معادلة العرض والطلب. ففي السنوات الثلاث الماضية، استهلك العالم من الغذاء أكثر مما أنتج. فالنمو السكاني السريع، والطلب المتصاعد على الطاقة والتأثيرات المتزايدة لتغير المناخ على الزراعة ومعيشة البشر قد أدت كلها إلى وضع ضغوطات هائلة على توفر الغذاء على مستوى العالم. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن سعر القمح، الذرة، والحبوب الأخرى قد ارتفع بمقدار النصف خلال السنة أشهر الماضية.

بالنسبة للأغنياء، قد يعني هذا نوعاً من الإزعاج. ولكن بالنسبة للفقراء، فهذه كارثة كما أظهرت الأحداث التي حصلت في الجوار. ففي اليمن، هبط عدد إضافي يبلغ 6 بالمائة من السكان تحت خط الفقر لينضموا إلى 40 بالمائة من اليمنيين الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم. وينفق الأفغان الآن ما معدله 75 بالمائة من دخلهم على الغذاء وهناك الآن 2.5 مليون شخص إضافي من الجوعى بسبب ارتفاع أسعار الغذاء. وفي طاجيكستان، زاد الارتفاع الدولي في أسعار الغذاء من الصدمة التي سببها أفسى شتاء تشهده البلاد منذ 25 عاماً، وبالإضافة إلى أزمة الطاقة، وخطر تلف المحاصيل بسبب الجراد. وتستمر القائمة.

وقد أدى ذلك إلى ضغط مضاعف على منظمات الإغاثة الدولية. فبينما هناك عدد متزايد من الأشخاص المحتاجين للمساعدات الغذائية، فإن تكلفة تقديم هذه المساعدات قد ارتفعت إلى حد كبير أيضاً. وفي الشهر الماضي، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظراً لهذه الأسباب أنها تعاني من صعوبات في مساعدة الأعداد المتزايدة من اللاجئين العراقيين في الأردن. وفي كافة أنحاء الشرق الأوسط هناك حوالي أربعة ملايين شخص – بشكل رئيسي في العراق، سوريا، اليمن، مصر، والأراضي الفلسطينية المحتلة – يعتمدون على المساعدات الغذائية وهذا العدد في تصاعد.

والأسوأ من ذلك أن أعداد المشكلة غير محدودة بالغذاء ولكن لها تأثيرات بعيدة المدى على مجالات أخرى من الحياة. فقد ذكرت التقارير في مصر أن الناس بدؤوا في التخفيض من إنفاقهم على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. وفي الشهر الماضي فقط، قتل أربعة أشخاص في اشتباكات اندلعت عند طوابير الخبز في كافة أنحاء الدولة. وفي سوريا، هناك ضغوط متزايدة على نظام التكافل الاجتماعي بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود.

ومن الواضح أن الناس لا يمكنهم التطور والنجاح أو التمتع براحة البال إذا كانوا جوعى. وكما أظهرت الاضطرابات والاحتجاجات المتعلقة بالأسعار حول العالم، فقد أضحت أزمة الغذاء قضية أمنية بشكل سريع. ويعد الخطر كبيراً بشكل خاص في الدول التي كانت تعاني من نزاعات عنيفة سابقاً حيث يمكن للوضع الأمني الهش، والنمو السياسي والاقتصادي أن يتدهور بسهولة.

الأخطار كبيرة جداً ويجب معالجة القضية بشكل كامل وبدون أي تأخير. وبالرغم من أهمية التبرعات السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية، فمن المحتمل أن تزداد تكاليف هذه الأزمة. وونظراً لتعقيدات القضية وتأثيراتها الواسعة، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى القيام بعمل منسق ومشترك.

ولهذا السبب، قامت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة عمل يرأسها الأمين العام للأمم المتحدة لمواجهة هذه القضية. والهدف من ذلك هو أنه من خلال القيام بعمل دولي منسق يمكننا تخفيف التحديات المتصاعدة ومواجهة القضايا الهيكلية والمرضية التي أدت إلى وضعنا في هذا الموقف في المقام الأول.

وتعد الخطوة الأولى للقيام بذلك هي تلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية بما فيها التأثيرات الثانوية للجوع على الصحة، وحضور المدارس، والمعيشة. وبعد ذلك، علينا معالجة العوامل الأساسية التي أدت إلى نشوء هذه الأزمة من خلال مساعدة الحكومات، والمجتمعات في زيادة إنتاجيتهم وتحسين مرونتهم وقدرتهم على مواجهة الصدمات الغذائية.

ليس هناك حل سهل. لكن عواقب التكاسل والتقاعس – الفقر، ضمور النمو عند الأطفال، وانعدام الاستقرار – هي بكل بساطة عواقب شديدة لايمكننا أن نسمح بحدوثها.